

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٩٩

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوبونغ - نتيري	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد عباس
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كامبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-70590 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي المملكة العربية السعودية واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة رينا غيلاني، مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): أعترز في هذه الإحاطة تقديم لمحة عامة عن الحالة في اليمن عقب انتهاء الهدنة رسمياً في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأن أحيط مجلس الأمن علماً بجهود الوساطة المبذولة حالياً وسبل المضي قدماً.

مضت سبعة أسابيع منذ انتهاء الهدنة الشاملة في البلد التي أبرمت بوساطة الأمم المتحدة في اليمن. وخلال تلك الفترة، لم نشهد لحسن الحظ عودة لنشوب حرب شاملة بالرغم من وقوع حوادث تثير القلق وانتهاء الهدنة. وفي ذلك الصدد، أنه باتخاذ القرارات الشجاعة والصعبة لتجنب ذلك المسار.

لكن في الأسابيع المنصرمة، نفذت جماعة أنصار الله هجمات على محطات وموانئ نفطية في محافظتي حضرموت وشبوة بغية حرمان الحكومة اليمنية من مصدر إيراداتها الرئيسي - أي تصدير النفط. ونجمت عن تلك الهجمات تداعيات اقتصادية كبيرة، كان آخرها ما وقع

أمس في محطة الضبة في محافظة حضرموت. إن الهجمات على البنى التحتية النفطية، والتهديدات التي تستهدف شركات النفط تقوّض رفاه الشعب اليمني بأكمله. كما يترتب عليها مخاطر احتدام التصعيدات العسكرية والاقتصادية، وهو نمط شهدناه يحدث خلال حرب اليمن. وإضافة إلى خطر تصاعد العنف وتقويض جهود الوساطة الحالية، فإن الهجمات التي تستهدف البنى التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. وكما سنستمع من السيد رينا غيلاني مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن تلك الهجمات قد تقضي أيضاً إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية وما يترتب على ذلك من تداعيات في الأوضاع الإنسانية.

وبالرغم من أن مستويات العنف بشكل عام لم تشهد إلا ارتفاعاً طفيفاً، مقارنة بفترة الهدنة التي امتدت ستة أشهر، فقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة ارتفاعاً مقلقاً في الحوادث في مأرب وتعز، بما في ذلك حوادث أسفرت عن إصابات بين المدنيين. وتبرهن تلك الحوادث على مدى هشاشة الوضع وتؤكد مجدداً على ضرورة توصّل الأطراف بشكل عاجل لاتفاق لتجديد الهدنة. وأكرر دعوتي الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس خلال هذا الوقت الحرج.

وقد يسر عدم حدوث تصعيد عسكري كبير حتى الآن مناقشاتي المستمرة مع الأطراف، وكذلك مع بلدان المنطقة. كما أتاح استمرار تنفيذ العناصر الواردة في الهدنة بما ينفع اليمنيين، مثل انتظام الرحلات الجوية بين عمان ومطار صنعاء الدولي وعمليات إيصال شحنات الوقود إلى ميناء الحديدة. وتتواصل جهود المنظمة لإقناع الأطراف بتجديد الهدنة وتوسيع نطاقها. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لجهود التنسيق التي تضطلع بها بلدان المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، دعماً للجهود التي يبذلها مكنتي. وفي ضوء التطورات العسكرية والاقتصادية التي أشرت إليها للتو، سيكون من المهم للغاية أن تقضي المناقشات الحالية إلى نتائج إيجابية في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بتجديد الهدنة، فإنني أواصل التشاور مع الأطراف لا لتوسيع نطاق الهدنة

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على خالص تقديري للدعم المستمر من مجلس الأمن. وسيظل دعمه حيويًا من أجل إقناع الأطراف بالتخلي عن الحسابات قصيرة الأجل لصالح التعاون السياسي والاقتصادي والأمني نحو تسوية مستدامة للنزاع في اليمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديغ على

إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (تكلمت بالإنكليزية): إن العديد من أحكام الهدنة

لا تزال قائمة على الرغم من انتهائها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، كما ذكر المبعوث الخاص آنفاً. وذلك يوفر مهلة مستمرة ومطلوبة بشدة للشعب اليمني. غير أن المكاسب الإنسانية للهدنة تحتاج إلى أكثر من ستة أشهر حتى تترسخ جذورها، ويحتاج المتضررون من النزاع إلى ضمان مستدام للسلام قبل أن يقرروا العودة إلى ديارهم لإعادة بناء حياتهم - وبالنسبة للبعض بعد أن شردوا عدة مرات. وكذلك يحتاجون إلى رؤية تحسينات في حياتهم اليومية تتجاوز الحد من أعمال القتال. وقد أخبرنا كثير من الناس، ولا سيما من يعيشون في الأجزاء الجنوبية من الخطوط الأمامية، أنهم لم يروا بعد الآثار الإيجابية للهدنة على سبل عيشهم وحالتهم الاقتصادية.

ولا تزال الاشتباكات المحلية تؤثر على المدنيين في بعض أجزاء البلاد. وما زال يساورنا القلق إزاء احتمال عودة الأعمال العدائية واسعة النطاق مرة أخرى في اليمن. ففي الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، أسفر القصف ونيران القناصة، وفقاً لأرقام تم التحقق منها، عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة ثمانية آخرين، العديد منهم أطفال، في تعز. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قتل أربعة مدنيين نازحين في مأرب وجرح خمسة آخرون على الأقل عندما انفجر مرفق لتخزين الأسلحة بسبب القتال. وتقع على الفئات الضعيفة بعضاً من أكبر الأضرار الناجمة عن الاشتباكات. فوفقاً لتقارير من مصادر علنية، ارتفعت الإصابات بين الأطفال بنسبة ٤٣ في المائة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

فحسب، بل للشروع في مناقشات بشأن مسار يؤدي إلى تسوية أكثر شمولاً للنزاع. لقد أوضحت للأطراف الأفكار والخيارات المتاحة بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها. وأكرر رسالتي بأن المجتمع الدولي، والأهم الشعب اليمني، يتوقع منهم أن يبرهنوا على التزام يستند إليها في اتخاذ إجراءات للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

إن التطورات التي حدثت مؤخراً تؤكد مجدداً اقتناعي بأن معالجة المسائل الإنسانية والاقتصادية العاجلة ضرورية على المدى الآتي لنتجنب تفاقم تدهور أوضاع المدنيين. إلا أن التوصل إلى حلول مستدامة لن يكون ممكناً إلا في سياق تسوية شاملة للنزاع. فكثير من القضايا الاقتصادية قيد النقاش، مثل إدارة الإيرادات لدفع الرواتب، تتطلب تعاوناً بين الأطراف من أجل استدامتها. ومن أجل ذلك أحث أطراف النزاع ألا يجددوا الهدنة فحسب، بل - الأهم من ذلك - الالتزام باتخاذ الخطوات نحو حل شامل للنزاع. فالعملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة ستكون ضرورة للتوصل إلى مثل هذه التسوية، وكلما سارعنا ببدء العمل بجدية، زادت فرصنا لعكس مسار النزعات المدمرة لهذه الحرب. وقد عرضتُ الخيارات المتاحة للأطراف في ذلك الصدد، وسأواصل الدعوة إلى اتباع نهج يتجاوز المصالح المباشرة للأطراف المتحاربة.

وفي ذلك السياق، أود أن أعيد تأكيد اقتناعي بأنه يتعين على أي تسوية - لكي تكون مستدامة - أن تكون عريضة القاعدة وأن تشمل جميع شرائح المجتمع اليمني، بما في ذلك الشباب والمجتمع المدني والنساء. ويكون اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بمثابة تذكير صارخ - ليس فقط في ذلك اليوم، بل في كل يوم من أيام السنة - بالآثار غير المتناسبة التي لا تزال تعاني منها المرأة اليمنية نتيجة للنزاع وبالدور الأساسي الذي ينبغي للمرأة أن تؤديه في جميع جوانب التسوية السياسية الشاملة. والوقت ليس في صالح المرأة اليمنية حيث تنتهك حقوقها الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل. وذلك يؤثر الآن على جميع النساء اليمنيات في الشمال، بمن فيهن موظفاتنا في الأمم المتحدة، ويتعين علينا أن نكون واضحين في أنه لا توجد أعذار لتلك الأعمال.

ونرحب، في ذلك السياق، بوصول شحنة تحمل ١٤ ٠٠٠ طن متري من دقيق القمح في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن ثلاث شحنات أخرى من الحبوب، غادرت أوكرانيا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وما فتئنا نقدم إحاطات إلى مجلس الأمن على أساس منتظم فيما يتعلق ببيئة العمل الإنساني، التي تزداد الآن صعوبة كل شهر. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيدا إلى حد كبير بالعوائق البيروقراطية والقيود على الحركة ومستوى تدخل غير مقبول. ويتحمل السكان المدنيون مرة أخرى العبء الأكبر من تلك القيود، ولا يتلقى الناس الخدمات والإمدادات المنقذة للحياة التي يحتاجون إليها في الوقت المناسب. وبين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، كان أكثر من ٧٠ في المائة من حوادث الوصول المبلغ عنها، أو ما يقرب من ٥٠٠ من أصل ٦٧٣ من تلك الحوادث، بسبب عوائق بيروقراطية، وقعت الغالبية العظمى منها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وعلى الرغم من كل جهودنا، أصبحت القيود أكثر انتشارا ورسوخا. وقد ضيق القيود المفروضة على الحركة من قبل سلطات الأمر الواقع الحوثية، خلال الأشهر الأخيرة - والتي تتضرر منها بصفة خاصة الموظفين والمستقيديتات - الحيز الذي نعمل فيه. إننا نقاسي من أجل الحفاظ على الحيز الذي نحتاج إليه لتقديم المعونة الإنسانية القائمة على المبادئ، وخاصة في وقت يسوده عدم اليقين، في وقت نحتاج فيه أصلا إلى توسيع نطاق الخدمات.

وقد أجرينا مؤخرا تقييما نظر بصورة منهجية في جميع جوانب عملية المعونة. وتعمل دوائر العمل الإنساني، في متابعة ذلك، على مواصلة معالجة القيود على إمكانية الوصول والدعوة إلى توفير حيز إنساني، بينما تبذل كذلك جهودا لتعزيز المساءلة والشفافية والرقابة في عملية المعونة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية المتدهورة تترك العاملين في المجال الإنساني أكثر عرضة لعمليات سرقة السيارات والاختطاف

ولا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تتسبب في القسط الأكبر من الخسائر في صفوف المدنيين. وكما قلنا في إحاطات سابقة، فإن انخفاض حدة القتال منذ نيسان/أبريل سمح للمدنيين بالتحرك بحرية. غير أن ذلك زاد من تعرضهم للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، حيث قتل أو جرح أكثر من ١٦٤ مدنيا، من بينهم ٧٤ طفلا، بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. وكثيرا ما يقع الناس ضحية لتلك الأجهزة المروعة ويتعرضون لمخاطر الإصابة بجراح، بل والموت، بينما يسعون جاهدين للوصول إلى المرافق الصحية والمدارس وغيرها من الخدمات الأساسية.

فيجب على أطراف النزاع أن تتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، بما في ذلك بتحديد المناطق الخطرة ووضع العلامات عليها وتطهيرها. وكما ذكرنا في إحاطتنا الشهر الماضي (انظر S/PV.9152)، نشدد كذلك على ضرورة زيادة تمويل أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتيسير استيراد المعدات.

وتتعد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في اليمن إلى ما هو أبعد من التأثير المباشر للأعمال العدائية، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة التي تواجه مخاطر حماية شديدة، كما ذكرنا. ويواجه المهاجرون واللاجئون أيضا مخاطر كبيرة. وقد سلك أكثر من ٥٠٠ مهاجر الطريق البحري، حتى الآن هذا العام، من القرن الأفريقي إلى اليمن بحثا عن حياة أفضل. ففي الشهر الماضي فقط، غرق طوف مهاجرين آخر، مسفرا عن مقتل ثلاثة أشخاص وفقدان ٢٨ آخرين.

ولا يزال الجوع يطارده أكثر من نصف السكان في اليمن، مفترسا الفئات الأضعف. وكما ذكرنا في إحاطتنا الشهر الماضي، تشير التقديرات الجديدة إلى أن عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر أقل قليلا من توقعاتنا الأولية في أوائل عام ٢٠٢٢. وهذه أخبار مبشرة جدا، لكنها لا تحجب حقيقة أن ١٧ مليون شخص ما زالوا لا يعرفون من أين سيحصلون على وجبتهم التالية.

الشعب اليمني وسيعيدنا إلى المربع الأول. ويحتاج الناس في اليمن إلى العودة إلى الحياة الطبيعية حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم الممزقة. وأوان تحقيق ذلك هو الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديغ والسيدة غيلاني على إحاطتهما اليوم. ومما يشجعنا أن معظم تدابير الهدنة لا تزال قائمة منذ عدم تمديد الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر، ولكننا ندعو إلى وضع حد للنمط المقلق للهجمات الإرهابية الحوثية على النقل البحري الدولي. ويشكل استهداف السفن في مينائي الضبة وقنا الجنوبيين تهديدا خطيرا للسلام ويهدد بحرمان ملايين اليمنيين من الحصول على السلع الأساسية. وندعو الحوثيين إلى اتخاذ الطريق السلمي من خلال السعي إلى تسوية سياسية بقيادة يمنية عن طريق التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولا تزال الأزمة الإنسانية تتطوي على تحديات متشابكة، وخلص التقييم الإنساني المستقل المشترك بين الوكالات إلى أنه على الرغم من حجم المساعدة المتزايد، فإن جودة قسم كبير منها لا تزال منخفضة بشكل غير مقبول. ولم يخفف السلام النسبي الذي ساد في الأشهر الثمانية الماضية من أثر السنوات السابقة من الحرب العنيفة. ولا يزال ما يصل إلى ١٧ مليون يمني معرضين لأزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المتوقع أن يتضرر عدد أكبر بكثير منها في السنوات المقبلة. وتؤكد تلك الأزمة الإنسانية أهمية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تم تجديدها مؤخرا حتى آذار/مارس ٢٠٢٣. ففي هذا الشهر، سهلت المبادرة استيراد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ طن متري من القمح إلى اليمن وستظل شريان حياة مهما لليمنيين، كما سمعنا مرة أخرى اليوم من السيدة غلاني.

وغيرها من الحوادث. وذلك يعيق إمكانية الوصول الآمن، لا سيما في محافظتي أبين وشبوة، حيث نحتاج بشكل عاجل إلى توسيع نطاق عملياتنا. وقد وقع أكثر من ٣٠ حادثا لسرقة السيارات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حتى الآن هذا العام. ولا يزال خمسة من موظفي الأمم المتحدة مفقودين عقب اختطافهم في أبين في شباط/فبراير. ولا يزال زميلان آخران من العاملين في الأمم المتحدة في صنعاء محتجزين بعد مرور أكثر من عام. ونواصل نداءاتنا المتكررة للإفراج عن جميع الموظفين على الفور. ونغتتم هذه الفرصة أيضا لنذكر جميع أطراف النزاع بأنه يجب عليها، بموجب القانون الدولي الإنساني، أن تيسر المرور السريع ومن دون عوائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين إليها، ويجب عليها أن تحترم وتحمي موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها.

وكما قدمنا في إحاطاتنا للمجلس في السابق، فإن استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن وإنهاء الخدمات الأساسية لا يزالان محركين رئيسيين للاحتياجات الإنسانية ويجعلان الكثير من السكان اليمنيين يعتمدون على المساعدات. وتتفاقم تلك التبعية بسبب الفجوة الطويلة الأمد في تمويل التنمية، التي تعوق الاستثمار في الحلول الطويلة الأجل. ويساورنا القلق كذلك من أنه يمكن أن يكون لاستمرار الهجمات والقتال على الموانئ وحولها أثر سلبي على الاقتصاد، كما ذكرنا، وقد يؤدي لاحقا إلى المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

ومع تبقي ما يزيد قليلا عن شهر في السنة، يتم الآن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة ٥٥ في المائة. وعلى الرغم من كل التحديات، تصل وكالات الإغاثة إلى ١٠,٥ ملايين شخص في المتوسط كل شهر. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجميع الجهات المانحة على دعمها، لا سيما في هذه الأوقات التي يسودها عدم اليقين الاقتصادي العالمي، بينما ندعو كذلك إلى تقديم المزيد من الدعم للحفاظ على الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة.

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مجددا على الشاغل الذي افتتحت به إحاطتي: إن أي تصعيد في القتال ستكون له عواقب وخيمة على

وبالإضافة إلى ذلك، اعترضت بحرية الولايات المتحدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٠ طناً من المواد الفتاكة المستخدمة كمكونات لوقود القذائف والمتفجرات كانت مخبأة على متن سفينة متجهة من إيران إلى اليمن. وكانت كمية الوقود المضبوطة تكفي للتمكين من إطلاق أكثر من ١٢ قذيفة تسيرية متوسطة المدى.

إن جماعة تسعى إلى السلام لا تشن ضربات على الموانئ البحرية ومحطات النفط، مما يقطع تدفقات الإمدادات الإنسانية والسلع الأساسية عن الناس في البلد. ولا تحاول جماعة تسعى إلى السلام أن تستورد سرا وقوداً للقذائف المتوسطة المدى. ولن تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى زيادة إصابة الاقتصاد اليمني بالشلل ومن شأنها أن تسبب في زيادة وفيات المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية.

ونحث الحوثيين على اتخاذ مسار آخر: اغتنام هذه اللحظة واختيار إنهاء ثماني سنوات من الحرب المدمرة. كما ندعو الحوثيين إلى الانخراط بحسن نية في مفاوضات بقيادة الأمم المتحدة وإعادة اليمن إلى طريق السلام من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع بقيادة يمنية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. فملايين اليمنيين يطالبون بالسلام والعدالة والاستقرار الاقتصادي، إنهم لا يطالبون بمزيد من الأسلحة. فلا يوجد حل عسكري لهذا النزاع.

لقد وفرت الهدنة فوائد كبيرة منقذة للحياة لليمنيين، بما في ذلك انخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين وزيادة إمكانية الحصول على الوقود وتسيير الرحلات الجوية التجارية من مطار صنعاء لأول مرة منذ عام ٢٠١٦. ومن شأن الاتفاق على عملية سلام أن يعزز وضع اليمن على طريق الانتعاش وأن يوفر فوائد أكبر لليمنيين، مثل دفع رواتب موظفي القطاع العام وفتح الطرق وتسيير المزيد من الرحلات الجوية وتبسيط عمليات الاستيراد.

وعلى الرغم من الانقسامات العالمية الحالية، هناك وحدة ملحوظة من أجل التوصل إلى مثل هذا الحل داخل مجلس الأمن وفي جميع أنحاء المنطقة. ونرحب بالدعم المستمر من حكومة الجمهورية اليمنية لجهود الأمم المتحدة والدعم المقدم من المملكة العربية السعودية وعمان

لا يزال النزوح الداخلي سائداً في جميع أنحاء اليمن. وبالنسبة لأولئك الذين اختاروا العودة إلى ديارهم، فإن مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب حقيقية. وتؤيد المملكة المتحدة المبادرات الجارية لإزالة الألغام وتحث المجتمع الدولي على الاتحاد وراء تلك المسألة.

إذ نقترح من بدء "حملة الستة عشر يوماً من النشاط" العالمية لمناهضة العنف الجنساني، تكرر المملكة المتحدة تأكيد التزامها بالعمل من أجل مستقبل تعيش فيه جميع النساء والفتيات متحررات من الخوف من العنف. وندعو إلى إنهاء القيود التي يفرضها الحوثيون المتعلقة بالحرمة، والتي تحد بشكل مباشر من حريات المرأة اليمنية.

والحل الدائم الوحيد لجميع تلك المسائل هو تحقيق السلام الطويل الأجل. وكما قلت، سيتطلب ذلك التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة يمنية عن طريق التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا تزال الهدنة تمثل أفضل فرصة للتقدم. ومن أجل الشعب اليمني، يجب عدم إهدار هذه الفرصة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة غيلاني على إحاطتهما اليوم. إن تقانيهما وجهودهما للمساعدة في تيسير السلام جديرة بالثناء.

مر ما يقرب من شهرين منذ انتهاء الهدنة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى غرار زميلنا من المملكة المتحدة، نشعر بالتشجيع لأن العناصر الرئيسية لتلك الهدنة لا تزال قائمة، ولكننا لا نزال نشعر بقلق عميق لأن الحوثيين لم يضعوا المفاوضات على مسار يقود إلى تحقيق سلام أكثر استدامة، وبدلاً من ذلك اتخذوا إجراءات تتعارض مع الدعم الدولي القوي والمستمر لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن.

إن الهجمات الإرهابية الحوثية الأخيرة على محطة الضبة النفطية وميناء قنا البحري غير مقبولة. فهي إهانة للشعب اليمني والمجتمع الدولي بأسره. وتلك الهجمات الحوثية على السفن التجارية التي تنقل السلع الأساسية تؤدي بشكل مباشر إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني وتهدد بإغراق البلد مرة أخرى في النزاع.

وقامت ميليشيا الحوثي أيضاً بقصف الأعيان المدنية ومخيمات النازحين في محافظتي مأرب وتعز، متسببة بمقتل وإصابة مدنيين بينهم أطفال ونساء، فضلاً عن تفجيرها الطرق والجسور، ومنها جسر يربط بين لحج وتعز المحاصرة، وتستمر كذلك بارتكاب أبشع الانتهاكات وشن حملات ترهيب واعتقال.

إذ تظهر هذه الجرائم إصرار مليشيا الحوثي على عودة الأوضاع في اليمن إلى ما قبل الهدنة، وتتناقض مع المساعي الإقليمية والدولية لتجديدها، كما أنها تشبه تماماً تكتيكات الجماعات الإرهابية الأخرى التي تهاجم المدنيين لتحقيق مكاسب سياسية.

وفي مقابل إبداء مجلس القيادة الرئاسي مرونة كبيرة وضبط للنفس، تتمسك مليشيا الحوثي بشروط تعجيزية في المفاوضات. ورغم استمرار عدد من مزايا الهدنة حتى الآن، ومنها تدفق المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة وهبوط الرحلات التجارية في مطار صنعاء، إلا أن مليشيا الحوثي تقوم بالرد على كل محاولات التهدئة وبناء الجسور بالمزيد من الاستفزازات. ومثل هذا السلوك لم يعد مستغرباً من جماعة تعمدت إفشال مسار المفاوضات منذ بداية الأزمة.

تواصل دولة الإمارات دعمها القوي لجهود المبعوث الخاص للتوصل إلى اتفاق لتجديد الهدنة وتوسيعها. ونؤكد بأن الحل السلمي هو المسار الطبيعي لإنهاء النزاع وتمكين اليمنيين من الانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار والبناء. وقد حان الوقت للاتفاق على أرضية صلبة لاستئناف عملية سياسية شاملة تحت رعاية أممية، ففرص السلام في اليمن لا تزال سانحة إذا ما التزم الحوثيون بالحل السياسي. ونؤكد مجدداً قلقنا العميق إزاء استمرار خروقات حظر الأسلحة المفروض بموجب القرارين ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) حيث ضببطت القوات البحرية الأمريكية في الأسبوع الماضي ما يقرب من ١٧٠ طناً من المواد المتفجرة في خليج عمان. ونؤكد أن أي تهديد من قبل جماعة الحوثي الإرهابية للدول المجاورة أو إطلاق صواريخ أو طائرات مسيرة، يعتبر عدواناً مباشراً على تلك الدول وسيقابله رد مباشر وحازم من قبل التحالف العربي.

وبلدان إقليمية أخرى للمبادرات الرامية إلى السلام. كما نشيد بضبط النفس الذي أظهره هؤلاء الشركاء في مواجهة هجمات الحوثيين الأخيرة. وبينما نسعى إلى إنهاء النزاع، من المهم أن نواصل دعم آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن التي تؤدي دوراً حاسماً في ضمان تدفق السلع التجارية إلى اليمن من دون عوائق، مما يساعد على معالجة الأزمة الإنسانية. وعلى الرغم من أنه قد تم تقادي مواجهة الآلية لأزمة تمويل فورية، فمن الضروري أن تتوفر لها الأموال اللازمة لمواصلة عملياتها في الأجل الطويل.

أخيراً، ألاحظ أنه من الأهمية بمكان أن نحافظ على الزخم في حل مسألة ناقلة النفط صافراً. ومع توفر الأموال اللازمة للمرحلة الأولى الآن، من الضروري أن نتجنب أي تأخير في الجدول الزمني للعملية.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم جهود السلام النشطة في اليمن. واليوم، يواجه الحوثيون خيار إحلال السلام والازدهار لجميع اليمنيين أو مواصلة دورة العنف التي لا طائل منها والتي دمرت حياة الكثيرين. وتحت الولايات المتحدة الحوثيين على التفاوض بحسن نية وتلبية دعوات اليمنيين لتحقيق العدالة والمساءلة وإظهار دعمهم لتحقيق السلام الشامل والدائم في البلد قولاً وفعلاً.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة رينا غيلاني على إحاطتهما.

يمر اليمن بمرحلة حرجة منذ انتهاء الهدنة، حيث تواصل ميليشيا الحوثي الإرهابية نهجها العدائي تجاه الشعب اليمني وحكومته الشرعية، مما يكرس من عزلتها الإقليمية والدولية ويُظهر مدى التهديد الذي تشكله على الأمن والسلم في المنطقة. فمنذ جلستنا الأخيرة حول اليمن (انظر S/PV.9152)، شنت ميليشيا الحوثي هجمات إرهابية باستخدام طائرات مسيرة على منشآت وسفن نفطية في حضرموت وشبوة، حيث يدين بلدي وبشدة هذه الهجمات التي تشكل تهديداً خطيراً على الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية والاقتصاد اليمني.

يعانون أكثر من غيرهم من أفعالهم هذه هم يمنيون أبرياء، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

إن الاعتراض المبلغ عنه لسفينة استخدمت لتهريب ٧٠ طنا من بيركلورات الأمونيوم - وهي مادة تستخدم في صنع وقود الصواريخ والقذائف والمتفجرات - يشتبه في أنها متجهة إلى اليمن يُعدُّ مؤشرا على أنه يمكن استخدام اليمن منصة لزراعة استقرار المنطقة بأسرها. وندعو إلى إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة في تلك المسألة الخطيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المسؤولين عنها.

لقد أتاحت الهدنة فرصة للأطراف لوضع مصالحهم الضيقة جانبا وإعطاء الأولوية لمصالح بلدهم وشعبه على نطاق أوسع فضلا عن المشاركة في عملية يتولى زمام أمرها اليمنيون بتيسير من المبعوث الخاص لأجل التوصل إلى حل سياسي مستدام. وكما قلنا من قبل، فإن الوقت ليس مناسباً الآن لتصعيد التوترات أو استئناف القتال على الخطوط الأمامية - نظرا لأن هناك الكثير على المحك. ومن شأن بدء دورة أخرى من العنف أن يؤدي إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد الداخلي للسكان وتعطيل المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وإيصالها.

ونظرا لاعتماد ثلاثة أرباع اليمنيين في معيشتهم على الزراعة والثروة الحيوانية فإن أزمة المناخ تدفع المجتمعات التي تعاني بالفعل من آثار نزاع طويل الأمد إلى حافة الهاوية. وقد شهد المزارعون اليمنيون ذلك كله: فإذا لم يدمر النزاع الذي طال أمده سبل عيشهم فلا مناص من أن يفعل ذلك الجفاف الشديد، وإذا لم يكن الجفاف فالفيضانات إذن. بالتالي، إذ نتصدى للشواغل الإنسانية في الوقت الحالي لا تزال هناك حاجة ملحة إلى النظر في إيجاد حلول طويلة الأجل واتباع نهج عملية، بما في ذلك الاستثمار في الزراعة المقاومة للمناخ بغية تحسين الأمن الغذائي والاعتماد على الذات.

كما يساورنا القلق العميق من وجود الألغام الأرضية وغيرها من المخلفات المتفجرة وأثرها المدمر على المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال. وندعو إلى زيادة إجراءات إزالة الألغام في جميع المناطق

تزداد المعاناة الإنسانية في اليمن مع التصعيد العسكري الملحوظ واستهداف المصالح الاقتصادية لليمنيين. وقد تؤدي الهجمات الحوثية على المنشآت النفطية إلى عواقب بيئية كارثية في بحر العرب وخليج عدن، في حين لا يزال خزان صافر المتهاك يشكل تهديداً بيئياً خطيراً. ويجب على مليشيا الحوثي رفع كافة العراقيل التي تفرضها على وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها، والتوقف عن فرض قيود على تنقل العاملين في المجال الإنساني خاصة ضد النساء اليمنيات.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات ت على استمرارها بتقديم الدعم لتحسين الأوضاع المعيشية في اليمن. ونشدد على أهمية أن يستمر مجلسنا هذا بالتحدث بصوت واحد ضد السلوك المعادي للسلام في اليمن، وأن يتخذ إجراءات رادعة بما فيها ممارسة المزيد من الضغوط وفرض الجزاءات لردع مليشيا الحوثي الإرهابية عن الاستمرار في تهديد أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

السيد عباس (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة غيلاني على إحاطتهما. وأرحب أيضاً بمشاركة ممثلي اليمن والمملكة العربية السعودية في هذه الجلسة.

في الشهر الماضي سقطت حافلة من منحدر أثناء تنقلها عبر نقاط التفتيش الحوثية في محافظة تعز. وأسفر الحادث عن مقتل ثلاثة ركاب وإصابة ٢٢ آخرين بجروح خطيرة. وقد كان ذلك تذكيراً مؤلماً بالحاجة الملحة إلى إعادة فتح جميع تلك الطرق في تعز التي يسيطر عليها الحوثيون حالياً. كما استهدف الحوثيون مؤخراً البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطة الضبة النفطية في حضرموت وميناء قانا في شبوة. إننا ندين تلك الأعمال المدمرة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وتزيد أيضاً من حدة التوترات التي قد تؤدي إلى تجدد الأعمال القتالية وإدامتها.

وربما يهدف الحوثيون إلى حرمان الحكومة من إيرادات المشتقات النفطية التي تشتد الحاجة إليها، ولكن يجب عليهم أن يدركوا أن من

الصين. وندعو الأطراف المعنية، ولا سيما الحوثيين، إلى التعاون بنشاط مع المبعوث الخاص ووضع توقعات معقولة بشأن القضايا الرئيسية، مثل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، من أجل إيجاد حل في وقت مبكر، وإعادة إرساء الهدنة في أقرب وقت ممكن، والتوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق عملية سياسية أوسع نطاقاً. وتؤيد الصين مبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن قضية اليمن وتشجع البلدان التي لها تأثير على الوضع في اليمن على مواصلة تقديم المساعدة البناءة في تهدئة الوضع واستعادة الهدنة.

يواجه اليمن واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج أكثر من ٢٣ مليون شخص بشكل عاجل إلى المساعدات الإنسانية وهناك مشكلة سوء التغذية الحاد. وفي الوقت نفسه، أجبر نقص التمويل العديد من برامج الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في اليمن على تقليص عملياتها أو حتى تعليقها. وهذا أمر يثير القلق حقاً. وندعو المجتمع الدولي إلى التحرك فوراً لزيادة المساعدات الإنسانية والإنمائية لليمن، وتوفير التمويل الكافي لعمليات الأمم المتحدة في البلاد، ودعم جهود مجلس القيادة الرئاسي في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والعملية اليمنية من أجل تخفيف محنة الشعب اليمني. وعلى جميع الأطراف في اليمن أيضاً تسهيل عمليات المساعدة والتعاون معها.

وقد جُمعت أموال كافية للمرحلة الأولى من عملية معالجة حالة ناقلة النفط صافر. وهذه أخبار مشجعة. وبغض النظر عما إذا كان يُنظر إلى المسألة من منظور اقتصادي أو إنساني أو أممي أو بيئي، فمن الأهمية بمكان إزالة المخاطر المحتملة لناقلة النفط دون تأخير. ونأمل أن تُعجل الأمم المتحدة بتنفيذ خطة العمل لضمان النقل الآمن للنفط الخام الموجود في الناقلة في أقرب وقت ممكن وتجنب وقوع كارثة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غرونديبرغ، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة رينا غيلاني، على إحاطتهما بشأن التطورات السياسية والإنسانية في اليمن.

المتأثرة فضلاً عن تيسير المعدات اللازمة المستخدمة في أنشطة إزالة الألغام فوراً وتقديم الدعم للضحايا.

ونواصل مراقبة التقدم المحرز في ناقلة النفط صافر ونقدر التبرعات السخية المقدمة حتى الآن. ونأمل أن تبدأ عملية الطوارئ المتعلقة بها في أقرب وقت ممكن.

ختاماً، تؤكد كينيا مجدداً تضامنها مع الشعب اليمني في تطلعه وسعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة غيلاني على إحاطتهما. وأرحب أيضاً بحضور الممثلين الدائمين لليمن والمملكة العربية السعودية في جلسة اليوم.

كما أشار المبعوث الخاص في إحاطته فإن الوضع الأمني في اليمن ما زال هشاً جداً. ففي الشهر الماضي شهدنا عدة اشتباكات مسلحة في مواقع مثل مأرب وتعز بينما تعرضت محطات الضربة وقانا النفطيتان للهجوم. إن انتشار القتال يبعث على القلق ولا يمكن حل المسألة اليمنية بالوسائل العسكرية كما أن تصعيد النزاع لن يؤدي إلا للمزيد من معاناة الشعب اليمني. وعليه، ندين بشدة الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وندعو أطراف النزاع، خاصة الحوثيين، إلى إعطاء الأولوية لمصالح الشعب اليمني والالتزام بالطريق المؤدي إلى التسوية السياسية ووقف جميع الأعمال العدائية وتخفيف حدة التوترات في الميدان في أقرب وقت ممكن. تشيد الصين تماماً بضبط النفس الذي أبدته الحكومة اليمنية في هذه العملية بوجه عام.

لقد حققت الهدنة التي استمرت لستة أشهر فوائد سلام كبيرة للشعب اليمني. إن استعادة الهدنة ليست مصلحة مشتركة للشعب اليمني وحسب، ولكنها أيضاً تطلّع مشترك بين دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع. ولا تزال فرصة إحلال السلام في اليمن متاحة وهذا أوانها. وما فتئ المبعوث الخاص غرونديبرغ يعمل بلا كلل لإعادة إرساء الهدنة. كما اضطلعت المملكة العربية السعودية وعمان وبلدان أخرى في المنطقة بدور نشط وبناء في هذا الصدد، وهو ما نقدره

دون انقطاع. وهم يخاطرون بالتغاضي عن القضايا الأساسية التي تعيق التوصل إلى حل للأزمة. ونودّ أن نحذّره من ارتكاب ذلك النوع من الأخطاء الذي يؤثر بالفعل تأثيراً سلبياً جداً على تسوية عدد من الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط.

لقد حسّنت الهدنة التي استمرت ستة أشهر الحياة اليومية لليمنيين العاديين بشكل كبير، لكنّ الوضع الإنساني في البلاد لا يزال متردياً. ففي العديد من المناطق، بما في ذلك في تعز، هناك نقص في السلع الأساسية والغذاء والدواء. ونكرر التأكيد على أن تزويد اليمنيين بالسلع الأساسية ينبغي أن يستمر على أساس غير تمييزي. وندعو جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في التسوية اليمنية إلى مواصلة التعاون في هذا المجال مع المنظمات المالية الدولية ودعم عمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وأي قيود على إيصال المساعدة الإنسانية وعلى العمل الإنساني غير مقبولة.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غرونبرغ، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة رينا غيلاني، على إحاطتهما القيمتين بشأن آخر التطورات في اليمن. وأرحّب أيضاً بمشاركة الممثلين الدائمين لليمن والمملكة العربية السعودية في هذه الجلسة.

وتشير الغابون بقلق بالغ إلى تجدد التوترات والحوادث الأمنية التي تستهدف المدنيين في اليمن منذ انتهاء الهدنة. وندين بشدة الهجمات الأخيرة بطائرات بلا طيار على ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت وميناء قنا في جنوب البلد في شبوة يومي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ظل نشوب حرب اقتصادية، من المرجح أن تهدد مثل هذه الهجمات بشكل خطير عملية السلام والاستقرار في اليمن، وإذا لم يتم تحييدها في أقرب وقت ممكن يمكن أن تجر البلاد إلى نزاع أكثر حدة من سابقة. وفي ذلك الصدد، ندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني، والعمل بالتنسيق مع المبعوث الخاص، والامتناع عن

ونشعر بخيبة أمل لأن الهدنة بين السلطات اليمنية الرسمية والحوثيين التي انتهت قبل شهرين تقريباً لم تُستأنف بعد. بيد أننا نشير إلى أن الحالة على أرض الواقع الآن باتت أفضل بشكل ملحوظ مما كانت عليه في بداية العام. وباتت الاشتباكات المسلحة متفرقة. تمارس الحكومة المعترف بها دولياً ضبط النفس، وقد تم حتى الآن تجنب العودة إلى الحرب المفتوحة. وتستمر الرحلات التجارية إلى صنعاء في العمل وتستمر ناقلات النفط في الرسو في ميناء الحديدة.

ومع ذلك، فإن هشاشة الحالة الراهنة المتمثلة في اللاسلم واللاحرب واضحة للجميع. وفي ظل هذه الظروف، نعتبر القيام بأي أعمال استنزائية انفرادية أمراً غير مقبول، وخاصة تلك ذات الطابع العسكري التي من شأنها أن تنتهك أحكام وقف إطلاق النار وتؤدي إلى مزيد من التصعيد. وندعو جميع الأطراف في اليمن، وخاصة الحوثيين، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومواصلة العمل بشكل بناء مع المبعوث الخاص، الذي نواصل دعم جهود وساطته لإيجاد حل مقبول لأطراف النزاع الذي طال أمده في اليمن.

وفي هذه المرحلة، تتمثل مهمة أعضاء المجلس، بوصفهم وسطاء دوليين، في الحيلولة دون إبطال نتائج الهدنة التي دامت ستة أشهر. لقد قلنا مراراً وتكراراً إن السعي إلى حل النزاع داخل اليمن حصراً من خلال الضغط ستكون له نتيجة معاكسة. ونحن على اقتناع بأن السبيل الوحيد للتغلب على الجمود في عملية التفاوض يكون من خلال الاتصالات المباشرة مع حركة الحوثيين. وفي ذلك الصدد، نرحّب بأي قنوات اتصال وفرص يمكن أن تؤدي إلى نتائج عملية على أرض الواقع وتساعد على استقرار الحالة وتفتح الطريق في نهاية المطاف أمام عملية سياسية كاملة. ولا نرى بديلاً عن إيجاد الحلول اللازمة من خلال حوار واسع النطاق بين اليمنيين بمشاركة جميع أطراف النزاع. وسنواصل، من جانبنا، تقديم مساعدة كبيرة لجهود الوساطة الدولية في اليمن من خلال الحفاظ على الاتصالات مع جميع الأحزاب السياسية الرائدة في البلاد وتشجيعها بنشاط على المشاركة البناءة.

لقد أصبحنا نشعر بالقلق إزاء التركيز الواضح لزملائنا الغربيين بشكل متزايد على مسألة استئناف صادرات الهيدروكربونات اليمنية

أي عمل يمكن أن يعرض للخطر جهود السلام والاستقرار التي تحققت بشق الأنفس في البلد.

ولا يزال تجديد الهدنة في اليمن مسألة حاسمة بالنسبة لوفد بلدي. فقد مكنت الهدنة من إحراز تقدم كبير في الحياة اليومية للناس، ولا سيما من حيث خفض عدد الضحايا المدنيين، وضمان انتظام إمدادات الوقود، وتوفير الخدمات الأساسية، والسماح بحرية الحركة واستئناف الرحلات الجوية التجارية من وإلى صنعاء. وعلى الرغم من العلامات المقلقة المحيطة بالتطورات على أرض الواقع، نأمل أن تضع الأطراف مصالح الشعب اليمني قبل مصالحها وأن تتجنب ما يُعريها باستخدام القوة. لذلك نحث الأطراف على استئناف المفاوضات بغية إعطاء الأولوية للتسوية السلمية لنزاعاتهم، والالتزام باتفاق جديد متعدد الأبعاد بدعم من المبعوث الخاص في إطار حوار شامل يشمل النساء والشباب.

ويحيط بلدي علما بالالتزام حكومة اليمن بدعم جهود المبعوث الخاص لتهيئة الظروف الملائمة لتجديد الهدنة. كما نرحب بالدور الإيجابي الذي تضطلع به المنطقة لإعادة إرساء الهدنة الإنسانية.

لا تزال الحالة الإنسانية حرجية. فقد أغرقت الحرب البلد في أزمة إنسانية خطيرة - واحدة من أسوأ الأزمات في العالم. وبالنظر إلى فداحة الحالة، يتبين الافتقار إلى الفوائد التي تعود من الهدنة. ولا يزال الاقتصاد في حالة من الفوضى، مما يؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني. وتترك التحديات التي تواجه الحصول على المنتجات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية الأساسية آلاف الأسر المعيشية في احتياج وتؤدي إلى تشريد العديد من السكان.

ومن دواعي القلق أيضا آثار المتفجرات من مخلفات الحرب على المدنيين. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ازداد عدد ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب منذ نهاية الهدنة، مما جعل تلك الأجهزة مسؤولة عن أكبر عدد من الضحايا المدنيين خلال فترة النزاع.

إن الشعب اليمني بحاجة إلى دعم الجميع، لا سيما خلال أشهر الشتاء. ولذلك، فإننا نشجع المانحين على تقديم مساهمة أكبر في خطة

الاستجابة الإنسانية لليمن، التي لم يتم تمويلها حتى الآن إلا بنسبة ٤٨ في المائة.

وختاما، تؤكد غابون مجددا دعمها للشعب اليمني، الذي يبدي قدرة كبيرة على الصمود، وللمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ وجهوده الدؤوبة للحفاظ على الحوار بين الأطراف بهدف التوصل إلى هدنة وإلى اتفاق سلام شامل في اليمن، على المدى الطويل.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غيلاني، على إحاطتهما الواقعتين اليوم.

لقد أعربنا، في الشهر الماضي، عن خيبة أملنا لعدم تجديد الهدنة في اليمن (انظر S/PV.9152). وهذه خيبة أمل للمجتمع الدولي، لكنها بشكل أكثر تحديدا خيبة أمل لليمنيين، الذين كانوا يأملون في أن تؤدي الهدنة إلى توليد مزيد من الزخم لإحراز تقدم نحو التوصل لحل سياسي دائم. وفي حين أنه ليس لدينا اليوم أخبار إيجابية عن تجديد، إلا أننا لا نزال نعتقد أن الهدنة تمثل أفضل فرصة لتحقيق سلام مستدام في اليمن والاستقرار في المنطقة. ونؤكد من جديد صادق دعمنا للمبعوث الخاص في جهوده المستمرة. وينبغي عدم إغفال التقدم المحرز في الأشهر الماضية على الجبهات الإنسانية والسياسية والاقتصادية، مهما كان متواضعا.

ومن الضروري أن تمتنع جميع الأطراف عن الأعمال المتهورة والمحفوفة بالمخاطر. وفي الشهر الماضي، تكلم المجلس بصوت واحد لإدانة الهجمات التي شنها الحوثيون بطائرات بدون طيار في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر على محطة الضبة النفطية. ونعيد التأكيد على تلك الإدانة اليوم، لا سيما في ضوء الهجوم الجديد أمس. هذه الهجمات، بما في ذلك على ميناء قنا، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، غير مقبولة على الإطلاق. وتشكل تهديدا خطيرا للأمن البحري في المنطقة، وليست عملا من أعمال محاور ذي مصداقية. ونحث جميع الأطراف، والحوثيين على وجه الخصوص، على الامتناع عن الأعمال العسكرية والمشاركة بشكل بناء وعاجل في عملية الأمم المتحدة. ونؤكد

عن ضرورة السعي إلى المساواة عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة المرتكبة ضد اليمنيين، مع الإفلات من العقاب، طوال فترة النزاع.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ وأن أثني على جهوده المتواصلة لضمان السلام والاستقرار في اليمن. كما أود أن أتوجه بالشكر لرينا غيلاني على ما قدمته من معلومات مستكملة قيمة عن الحالة الإنسانية.

على نحو ما سمعنا، إن الوضع في اليمن مزر. ويساورنا القلق إزاء زيادة الخسائر في صفوف المدنيين خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك فقدان ١١ طفلاً. ويجب أن تبذل أطراف النزاع قصارى جهدها لحماية المدنيين. ويجب مساواة جميع مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان عن أفعالهم.

وندين الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون على ميناء الضبة وعلى ناقلة النفط في ميناء قنا. فتلك الهجمات تمثل تهديداً خطيراً لعملية السلام والاستقرار في اليمن. وكما ذكرنا في الشهر الماضي، من الملح التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة وتوسيع نطاقها لإفساح المجال لعملية سياسية. ونشيد بجميع الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم في العملية التي تقودها الأمم المتحدة. كما يجب أن تكفل تلك الجهود إشراك المرأة في جميع المراحل. ونؤيد مشاورات المبعوث الخاص مع نساء يمنيّات من خلفيات ومناطق متنوعة.

ولا يمكن المبالغة في أهمية دعم الفئات الأكثر ضعفاً في النزاع في اليمن، وهم الأطفال. فأعمار أربعين في المائة من سكان اليمن أقل من ١٤ عاماً، ويحتاج ما لا يقل عن ٨ ملايين طفل إلى المساعدة، ومليون طفل في حاجة ماسة إلى المساعدة في مجال حماية الطفل. ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل والسريع لخطط العمل الرامية إلى إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها. وعلاوة على ذلك، يجب تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على وجه السرعة.

وفي حين أننا نلاحظ على نحو إيجابي الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لتذليل العقبات البيروقراطية غير الضرورية أمام

مرة أخرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في اليمن ونعترف بدور الجهات الفاعلة الإقليمية في تسهيل إجراء حوار حقيقي.

وبينما نواصل جهودنا الجماعية نحو التوصل لتسوية تفاوضية وشاملة للجميع بقيادة يمنية، لا يمكننا تهيمش نصف السكان. فكما نعلم، تضطلع النساء في اليمن بأدوار حاسمة في مجالي الوساطة والقيادة، بما في ذلك على المستويين المحلي والمجتمعي. ويجب أن نعمل على دعم القيادات النسائية، والارتقاء بمجموعة واسعة من أصوات النساء، وحماية أولئك المستهدفات بالتحرش والتهديدات والعنف.

إننا قلقون للغاية بشأن تأثير الهدنة المنقضية على المرأة اليمنية، بما في ذلك فرض قيود على السفر. كما أن النساء والأطفال يقعون ضحايا بشكل غير متناسب للذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب. ولذلك، فإننا نؤيد النهج الشمولي الذي يتبعه المبعوث الخاص، بما في ذلك التزامه بتخصيص مقاعد غير قابلة للتحويل للممثلات في المحادثات. ونرحب بعقد اجتماع تشاوري بشأن إدماج المنظور الجنساني على هامش حدث للاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا الشهر. ونذكر جميع الأطراف بأن مشاركة المرأة أمر غير قابل للنقاش وينبغي ألا يستخدم أبداً كورقة مساومة. ويجب أن يكون لمختلف النساء اليمنيات رأي في تشكيل مستقبلهن.

ومع التهديد الهائل بالفعل المتمثل في انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي، من الأهمية بمكان الحفاظ على عناصر الهدنة، التي جلبت ارتياحاً ملحوظاً للشعب اليمني. ويشمل ذلك تدفقات مستمرة من الوقود إلى ميناء الحديدة ورحلات تجارية عبر مطار صنعاء. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة تنفيذ تلك التدابير بحسن نية بما يعود بالنفع على الشعب اليمني. ويكتسي ذلك أهمية خاصة خلال أشهر الشتاء العاصية وبالنسبة لملايين المشردين داخليا في اليمن، بما في ذلك في مأرب. ويجب أن نعمل على معالجة النقص في تمويل الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك برامج توفير المأوى ذات الأهمية الحيوية، وحماية الحيز الإنساني.

وأخيراً، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نغفل

أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة في اليمن. وللأسف، لا يزال الوضع المزري في اليمن قائما ويبدو أن آفاق السلام بعيدة. فقد أدت الحرب الأهلية المستمرة منذ ما يقرب من عقد من الزمان إلى إغراق اليمن في أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ويتحمل الشعب اليمني وطأة المصاعب العديدة التي حلت بالبلد، من انهيار الخدمات العامة إلى انتشار البطالة والتضخم، ومن سوء التغذية والمجاعة إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

وتثير مسألة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب غير المنفجرة قلقا بالغا، إذ يؤدي انخفاض حدة النزاع إلى زيادة تتقل المدنيين، وهو ما يترتب عليه ازدياد تعرض أضعف الفئات، أي النساء والأطفال، لخطر هذه الأجهزة. ولذلك، أحث السلطات المختصة على بذل كل جهد ممكن ليتسنى الاستئناس الكامل لأنشطة إزالة الألغام في جميع أنحاء البلد، مثل استيراد معدات تطهير حقول الألغام وتيسير منح التأشيرات للموظفين المتخصصين.

لا تزال البرازيل ملتزمة بدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، اللتين تقومون بدور فعال في المساعدة في الحفاظ على شريان حياة للسكان اليمنيين. وعلاوة على ذلك، نردد النداءات الداعية إلى الحد من القيود المفروضة على التنقل والعوائق البيروقراطية التي تؤثر على العمل الإنساني الحاسم الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من وكالات الأمم المتحدة.

يستحق اليمن مستقبلا أكثر أمانا وإشراقا في سلام واستقرار. ويستحق اليمن تسخير كامل إمكاناته للنمو والتنمية. فلنسع إلى تحقيق المزيد من الوحدة في مجلس الأمن وخارجه لضمان التسوية السياسية التي ننشدها بالبناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر هانس غرونديبرغ ورينا غيلاني على إحاطتهما. وأود أيضا أن أرحب بحضور ممثلي اليمن والمملكة العربية السعودية في جلسة عصر اليوم هذه.

العاملين في المجال الإنساني، يجب أن تستمر تلك الجهود في تيسير وصول العاملين في مجال العمل الإنساني المنقذ للحياة. كما تؤثر الألغام الأرضية تأثيرا شديدا على المدنيين، ولا سيما الأطفال. وقد سمعنا السيدة غيلاني تشدد على الحاجة إلى دعم العمل على إزالة الألغام ونحث الأطراف على التعاون الكامل مع تلك الجهود. ويجب كذلك على المانحين زيادة دعمهم لإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها.

وفي الختام، يمكن للمجلس أن يطمئن لاستمرار التزام النرويج بدعم الشعب اليمني.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطتين على إحاطتهما الزخريتين بالمعلومات. وأرحب كذلك بوفدي المملكة العربية السعودية واليمن في جلسة اليوم.

بينما نجتمع في جلستنا الثانية لمجلس الأمن بعد انتهاء الهدنة، لا يزال الوضع في اليمن على حاله إلى حد كبير. وعلى الرغم من خرق الهدنة، لم يكن هناك تحرك كبير للقوات أو زيادة في الأعمال العدائية. ولئن وقعت حوادث هجمات بالطائرات بدون طيار، التي أدان المجلس أحدها بشدة في بيان صحفي صدر في تشرين الأول/أكتوبر، فإن السيناريو العام لا يزال مستقرا نسبيا، دون زيادة في عدد الضحايا. وفي هذا السياق، نشيد بحكومة اليمن على ما أبدته من ضبط للنفس. وعلى الرغم من أن الهدنة لم تعد قائمة فإن بعض آثارها مستمرة ويستفيد منها جميع اليمنيين، ومنها، على سبيل المثال، استمرار الرحلات الجوية من وإلى صنعاء وتدفق الشحنات الأساسية والتقدم المحرز في عملية إنقاذ ناقلة النفط صافر. وبدلا من الشعور بالإحباط، فلنبني على هذا الأساس لمواصلة استقرار وتحسين البلد، بينما نأمل أن يتم استعادة اتفاق الهدنة في أقرب فرصة، آخذين في الاعتبار الجهود الحالية التي يبذلها المبعوث الخاص غرونديبرغ في هذا الصدد.

تشير البرازيل أيضا إلى الزيارتين التي قام بهما المبعوث الخاص مؤخرا إلى مسقط والرياض وتؤكد من جديد دعمها القوي لعمله من

لقد تركت ثماني سنوات من الحرب والنزاع بصماتها وتشكل الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب خطراً جسيماً على السكان وتتسبب في وقوع العديد من الضحايا المدنيين. وهذا تحد رئيسي من الضروري التصدي له، بما في ذلك من خلال مواصلة تمويل أنشطة إزالة الألغام، كما ذكر، وزيادة دورات توعية السكان بالمخاطر.

مع استمرار اليمن في مواجهة أزمة إنسانية حادة، فإن المهاجرين والنازحين من بين الفئات الأشد ضعفاً. وعلى وجه الخصوص، تزداد مخاطر تعرضهم للاختطاف والتعذيب والاحتجاز والاستغلال. وندعو أطراف النزاع إلى ضمان حصول هؤلاء السكان الضعفاء على كل المساعدة التي يحتاجون إليها.

ومن المهم أيضاً الشروع بسرعة في المرحلة الأولى من الخطة التشغيلية لإنقاذ ناقلة النفط صافر؛ فخطر وقوع كارثة بيئية لا يزال وشيكاً.

أخيراً، تود فرنسا أن تعرب عن دعمها الكامل للمبعوث الخاص ولجهوده الرامية إلى إحياء العملية السياسية. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يلتزموا من دون إبطاء وبطريقة بناءة بالعملية السياسية لإنهاء الأزمة. وترحب فرنسا بالتزام الحكومة اليمنية في هذا الصدد، فضلاً عن المشاركة البناءة لبعض الجهات الفاعلة الإقليمية. ومن الضروري القيام بجميع جهود الوساطة هذه بالتنسيق المناسب مع جهود المبعوث الخاص.

وبعد مرور أكثر من شهر على انتهاء الهدنة، نلاحظ مع الأسف أن الحوثيين لا يظهرون في الوقت الراهن أي استعداد حقيقي للتفاوض مع الحكومة اليمنية والمبعوث الخاص. ونأمل أن يضعوا مصالح الشعب اليمني فوق مصالحهم وأن يتحملوا مسؤولياتهم.

وفي هذا السياق الصعب، تشيد فرنسا بعمل المبعوث الخاص والتزامه القوي بإشراك المرأة اليمنية في عملية السلام. إذ نعلم أن المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام تزيد من فرص النجاح. ولذلك، من الضروري إشراكها في عملية صنع القرار المتعلقة بمستقبل بلدها.

لدي ثلاث رسائل اليوم. أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لتجنب زيادة جديدة في التوترات. وكما نعلم، فإن انهيار الهدنة لم يقترب من حدوث تصعيد على أرض الواقع، وهذا خبر سار. لكن الوضع غير مستقر ويمكن أن يتدهور بسرعة. ولذلك، ندعو فرنسا جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتدعو الحوثيين إلى الامتناع عن أي استفزاز يمكن أن يدفع اليمن مرة أخرى إلى دائرة جديدة من العنف. وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي شنّها الحوثيون مؤخراً على محطتي النفط في حضرموت وشبوة. فالهدف من هذه الهجمات هو خنق الحكومة اليمنية اقتصادياً.

وعلى الرغم من أن الاشتباكات في الميدان لا تزال ذات طابع محلي، فإن مجلس الأمن لا يمكن أن يكون راضياً عن الوضع الراهن. وفي تعز، على وجه الخصوص، فإن الحالة لا تُطاق، وسكانها معزولون تقريباً عن العالم الخارجي. وثمة حاجة ملحة إلى تجديد الهدنة على أرض الواقع، وهي الخطوة الأولى نحو استئناف العملية السياسية. ومن أجل القيام بذلك، من الضروري أولاً إعادة بناء الثقة. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بإيماءات الحكومة اليمنية تجاه الحوثيين. وندعو الحوثيين إلى إظهار علامات ملموسة على استعدادهم للتفاوض، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى تعز.

ثانياً، يجب تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب السماح لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بالتحرك من دون خوف من استهدافهم أو اعتقالهم. ومن الضروري أن يتوقف الحوثيون عن ترهيب عاملات الإغاثة بفرض أوصياء من الذكور عليهن. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء رغبة الحوثيين في فرض ضريبة على العاملين في مجال الرعاية الصحية. ونكرر التأكيد على أهمية ضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية وتحسين ظروف العمل للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، حتى تتمكن من مساعدة جميع اليمنيين الذين يعيشون في أوضاع هشة. وندعو أيضاً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يحتجزهم الحوثيون.

وتعرب المكسيك عن قلقها إزاء عدم كفاية تمويل الاستجابة الإنسانية، كما ذكرت المديرية غيلاني. ومما يثير القلق بنفس القدر الصعوبات التي تواجه الوكالات في الميدان فيما يتعلق بإمكانية الوصول. ويتطلب حجم الاحتياجات تيسير الوصول لجميع السكان. ولذلك فإننا ندعو إلى إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية ووضع حد للتهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني.

ونؤكد مجددا دعمنا للإطار المتعدد المسارات الذي اقترحه المبعوث الخاص لتعزيز سلام مستدام وشامل للجميع يتضمن تدابير للتعافي الاقتصادي. فذلك هو السبيل الوحيد للحيلولة دون استمرار اعتماد السكان على المساعدات الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء عدد الإصابات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. فقد سُجِّل في الأشهر الستة الماضية وحدها ٣٠٠ حادث. ويتحتم علينا أن نضاعف جهودنا لمعالجة تلك المشكلة، ويتطلب ذلك تيسير استيراد المعدات ومنح التأشيرات اللازمة للأفراد المتخصصين.

وفي الختام، نرحب بالتقدم المحرز في التخطيط للعملية الرامية إلى معالجة حالة ناقلة النفط صافر. ونأمل أن يبدأ نقل الوقود إلى سفينة أخرى قريبا لتلافي وقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية.

السيد سباسي (البناني) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ على ما قدمه من معلومات، وكذلك المديرية غيلاني على عرضها الواضح عن الحالة الإنسانية في اليمن. وأود أن أؤكد من جديد دعم ألبانيا الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص صوب العملية السياسية في اليمن. وأرحب أيضا بحضور ممثلي المملكة العربية السعودية واليمن في القاعة.

إننا ندعم جميع الجهود الدولية المبذولة لتجديد الهدنة باعتبارها السبيل الأفضل لمنح الشعب اليمني أملا في أن يعيش في سلام وأمن ويترك وراءه ظلال الأيام المظلمة ويطوي صفحة القتال والنزاع. وفي ذلك الصدد، نقدر المشاركة الصادقة للمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية في تيسير تلك الجهود.

ولا تزال فرنسا ملتزمة بالعمل إلى جانب المبعوث الخاص لوضع حد لهذا النزاع.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرية غيلاني على إحاطتهما ونرحب بوفدي اليمن والمملكة العربية السعودية في جلسة عصر اليوم هذه.

كما ذكر المبعوث الخاص، لم يتم تجديد الهدنة. ولكن بشكل عام، لا تزال بعض أحكامها سارية، مثل الرحلات الجوية من صنعاء وإليها ودخول الوقود عبر ميناء الحديدة. ومع ذلك، نود أن نحذر من أن هناك خطرا خفيا للتصعيد. ويتجلى ذلك في الهجوم على المنشآت النفطية في الضبة، فضلا عن الهجمات التي شنت على البنية التحتية المدنية في محافظتي حضرموت وشبوة.

وتكرر المكسيك تأكيد دعمها لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تجديد الهدنة وترحب بالجهود الإقليمية، مثل جهود المملكة العربية السعودية وعمان. وفي هذا الصدد، فإن جهود الوساطة على الصعيد المحلي لوقف الأعمال القتالية في مأرب وحضرموت مشجعة.

ومن ناحية أخرى، فإننا ندين التهديدات والتحريض على العنف من جانب الحوثيين ضد الشركات الأجنبية. فالاستفزاز من هذا القبيل يحول دون الانتعاش الاقتصادي وإنتاج الطاقة وتصديرها وينتهك حرية التنقل في المنطقة.

وفي هذا السياق الهش، نحث جميع الأطراف مرة أخرى، لا سيما جماعة أنصار الله، على التحلي بالمرونة من أجل تجديد الهدنة ووقف الأعمال العدائية نهائيا.

لقد تأثر الاقتصاد اليمني تأثرا شديدا بثماني سنوات من نزاع مسلح كانت لها تكلفة إنسانية باهظة. ففي الربع الأخير من هذا العام، سيواجه ١٧ مليون شخص، أي ٥٦ في المائة من السكان، انعدام الأمن الغذائي الحاد. هذا علاوة على نزوح ٤,٥ ملايين شخص جراء العنف.

الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة واليمنيين العاملين في سفارة الولايات المتحدة الذين لا يزالون رهن الاحتجاز. ونطالب بالإفراج الفوري عنهم.

وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء تزايد عدد الحوادث - التي تؤثر بشكل رئيسي على الأطفال - الناجمة عن الألغام الأرضية في اليمن. ويجب معالجة الحالة في أقرب وقت ممكن ونرحب بشدة بجميع جهود الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) بشأن اليمن. ونشعر ببالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لنظام الجزاءات المفروض على اليمن. واعتراض قارب عديم الجنسية يحمل أكثر من ١٧٠ طنا من سماد اليوريا وبيركلورات الأمونيوم - وهي شحنة إيرانية - دليل واضح آخر على استمرار الأنشطة المعرقة لإيران في اليمن. وبينما يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بنشاط من أجل تحقيق السلام في اليمن، يجب ألا يتسامح مع هذا السلوك المدمر. وأكرر التأكيد على أن وحدة مجلس الأمن تظل حاسمة الأهمية لدعم عملية سياسية جامعة، يشارك فيها النساء والشباب مشاركة مجدية، من أجل معالجة الشواغل والتطلعات الفعلية للشعب اليمني.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ على إحاطته. ونعرب عن تقديرنا لما يبذله من جهود مستمرة لاستئناف الهدنة وإعادة الأطراف اليمنية إلى طاولة الحوار. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها. ونقدر المساهمة المهمة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ودوائر العمل الإنساني وعمال الإغاثة في اليمن في تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للشعب اليمني.

إن اليمن عند مفترق طرق. فإما أن يسلك الطريق الذي يؤدي إلى حل النزاع سلميا أو طريق استئناف الأعمال العدائية، التي لن تسفر إلا عن تفاقم معاناة الشعب اليمني. ومن الجلي أن الخيار متروك لأطراف

وعلى الرغم من عدم حدوث تدهور خطير في الحالة على الأرض منذ انتهاء الهدنة، فقد ازداد انعدام الأمن وعدم اليقين ولا يزال الخوف من حدوث مزيد من التصعيد حيا في نفوس الشعب اليمني. ولذلك ندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمشاركة البناءة في المحادثات لتجديد الهدنة، ومن منظور أوسع، استعادة العملية السياسية. وقد قلنا من قبل ونكرر إنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يواصل دعمهما لإجراء عملية سياسية يقودها اليمنيون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. ولذلك تكتسي وحدة مجلس الأمن في ذلك الصدد أهمية حاسمة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتسم العملية السياسية بحسن التوقيت وشمول الجميع، مع مشاركة مجدية من النساء والشباب. يمكن استعادة السلام من خلال بذل الجهود بحسن نية وثقة. وندعو الحوثيين إلى الامتناع عن المغالاة في طلباتهم والعمل بشكل بناء.

إن تحقيق السلام والأمن أمر يهم جميع اليمنيين. ولن تؤدي الهجمات الأخيرة على تعز والاشتباكات في مأرب وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلا إلى إبعاد البلد عن تحقيق هدنة وإغراقه مرة أخرى في القتال، وكل ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن احترام القانون الدولي الإنساني التزام. وأود أيضا أن أكرر إدانة ألبانيا الشديدة للهجمات الإرهابية التي شنها الحوثيون على الموانئ المدنية وأدعوهم إلى التوقف عن الأفعال التي تفاقم معاناة الشعب اليمني.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن واستمرار تقلص الحيز المتاح للعاملين في المجال الإنساني في البلد. وندعو جميع الأطراف إلى عدم التدخل في شؤون العاملين في المجال الإنساني في اليمن، الذين يجب أن تتاح لهم القدرة على الاضطلاع بعملهم بحرية من دون عوائق مع إمكانية الوصول إلى جميع المناطق. ويجب على جميع الأطراف أن تضمن أمن العاملين في المجال الإنساني. وسنواصل التماس توضيح بشأن الحالة المجهولة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المدنيين الآخرين

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لغانا.

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والسيدة رينا غيلاني على إحاطتيهما.

إننا نلاحظ في البداية، مع الأسف، استمرار عجز الأطراف عن التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة تمثيا مع اقتراح المبعوث الخاص، منذ انقضائها في أوائل الشهر الماضي. ونجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات اللازمة لإقناع الأطراف بتجديد اتفاق الهدنة والحيلولة دون أي تصعيد محتمل للأعمال العدائية العسكرية مع ما يصاحب ذلك من عواقب على أرواح المدنيين. ويجب على أصحاب المصلحة الإقليميين الذين لهم تأثير على الأطراف أن يستخدموا تلك العلاقات لجعلها تنتهي النزاع وتسلك طريق السلام.

إننا ندين ما ورد في التقارير مؤخرا من هجمات في البلد، بما في ذلك الهجوم الجوي على سفينة في ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، والتي أعلنت جماعة أنصار الله مسؤوليتها عنه. ونذكر الأطراف بأن أي تصعيد للأعمال العدائية سيؤدي إلى عكس مسار التقدم الضئيل الذي أحرز بموجب اتفاق الهدنة وإلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. ولذلك فإننا نناشد الأطراف، ولا سيما جماعة أنصار الله، الامتناع عن الأعمال التي قد تخرج الهدوء والسكينة النسبيين اللذين تمتع بهما الشعب اليمني في الآونة الأخيرة عن مسارهما.

إن من الضروري أن تسود مصالح الشعب اليمني إذ تتخبط الأطراف في المفاوضات. وإذ نرحب باستمرار تعاون الحكومة اليمنية مع المبعوث الخاص في سعيه إلى تمديد الهدنة في ذلك الصدد، فإننا نحث الطرفين، ولا سيما أنصار الله، على التحلي بالمرونة وإجراء حوار بناء بروح التسوية وبغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وعلى الصعيد الإنساني، ندعو إلى مواصلة الدعم الدولي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق في اليمن الذي يعرض أجزاء من سكان البلد لخطر المجاعة. ويجب زيادة الدعم الدولي

النزاع. ونحثهم على سلوك الطريق المؤدي إلى السلام من خلال التخلي عن النهج العسكري وتمديد الهدنة وتوسيع نطاقها لتصبح وقفا شاملا لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وينبغي أن ينصب التركيز على تدابير التعاون وبناء الثقة من أجل التخفيف من حدة الظروف المعيشية للشعب اليمني، وفي نهاية المطاف، من خلال بدء حوار سياسي شامل للجميع يهدف لإنهاء النزاع.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء أفعال جماعة أنصار الله وندبين هجماتها على الموانئ وسفن النقل البحري في اليمن، فضلا عن تهديداتها لسفن النقل البحري التي تسافر من اليمن وإليه. ويثير استخدام القذائف والطائرات المسيرة المتطورة في تلك الهجمات تساؤلات بشأن تنفيذ حظر الأسلحة المحدد الهدف الذي فرضه المجلس. وأكرر دعوة الهند إلى التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة من أجل القضاء على هذه التهديدات بشكل فعال في المستقبل. وسيكون لتلك الهجمات، التي استهدفت قطاع النفط على وجه الخصوص، عواقب وخيمة على الاقتصاد اليمني الهش بالفعل. ويمكن لهذه الأفعال أيضا أن تحول خليج عدن والبحر الأحمر إلى منطقة نزاع محتملة، ومن ثم زعزعة الأمن البحري في المنطقة.

وعلى الجانب الإنساني، غادرت شحنتان من القمح تبلغ حمولتهما حوالي ٨٥ ٠٠٠ طن متري إلى اليمن في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب خلال الـ ٣٠ يوما الماضية. ونرحب بذلك التطور ونأمل أن تستمر هذه المبادرة المهمة في العودة بالنفع على اليمن. واتخذت الهند أيضا خطوات لمعالجة مسألة الأمن الغذائي في اليمن من خلال إعطاء الأولوية لصادرات القمح إلى البلد. وعلى الرغم من لوائحنا الوطنية المتعلقة بصادرات القمح، وإصلنا تصدير القمح إلى اليمن للتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات في العرض في أسواق السلع العالمية. ونظل ملتزمين بالقيام بذلك في المستقبل أيضا.

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف إلى الانخراط البناء مع المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى تجديد الهدنة والسعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يرسل إشارة قوية وواضحة إلى كل من يقف في طريق هذه الجهود.

يؤكد مجلس القيادة الرئاسي مجددا التزامه بنهج السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفي الوقت الذي كان يحدو فيه شعبنا اليمني الأمل في إحياء مسار السلام بالموافقة على الهدنة الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة وسادت روح التفاؤل في اليمن بعد ثماني سنوات من الحرب والجمود، سرعان ما تبدد ذلك الأمل، كما كان متوقعا، عندما اختارت الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران التصعيد على نحو غير مسبوق برفض تجديد الهدنة، مما يؤكد عرقلتها الواضحة لجهود السلام ومواصلتها عملياتها الإرهابية داخل اليمن وخارجه وعدم رغبة هذه الميليشيات في تحقيق السلام وعدم إدراكها لمعاناة اليمنيين وإنهاء الأزمة الإنسانية الكارثية. كما يعرض هذا الرفض الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة للخطر، علاوة على أنه ينسف جهود السلام برمته.

وأكد مجلس القيادة الرئاسي التزامه ببنود الهدنة كافة وما يزال ملتزما بها حتى اليوم برغم رفض الميليشيات الحوثية تجديدها وعدم الوفاء بالتزاماتها بفتح الطرق الرئيسية في تعز المحاصرة منذ ثمان سنوات. كما كانت آمال اليمنيين تتطلع إلى خطوة أخرى في مسار السلام لتعود بمزيد من الفوائد للشعب اليمني من خلال تجديد الهدنة الإنسانية لمدة ستة أشهر إضافية، متضمنة وجهات سفر جديدة ودفع مرتبات الموظفين وفقا لقوائم العام ٢٠١٤ في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية.

ورغم الاستجابة الكاملة لبنود الهدنة ودعمها من قبل مجلس القيادة الرئاسي للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم وحرصا على تحقيق تطلعات الشعب اليمني، تسعى تلك الميليشيات إلى إفشال كل ما تم تحقيقه من فوائد للشعب اليمني خلال الستة أشهر الماضية. وقد تهربت من استحقاقات السلام وعملت على استهداف المقومات الاقتصادية والبنى التحتية في جريمة حرب متعمدة، بما في

في ذلك الصدد للمساعدة في سد الفجوة في تمويل العمل الإنساني وجعل الأغذية وغيرها من الإمدادات الأساسية تصل إلى جميع الذين يحتاجون إليها حاجة ماسة. ويظل يساورنا القلق إزاء مصير العاملين في مجال العمل الإنساني المفقودين والمحتجزين في البلد، وندعو إلى توفير المعلومات اللازمة عن أماكن وجودهم وكذلك إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

وكما أوضح في إحاطة اليوم، فإن الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن، وخاصة في الحديدة، لا يزال كبيرا. ويساورنا قلق بالغ من أن الألغام الأرضية لا تزال تحصد أرواح العديد من اليمنيين على الرغم من هدوء الأعمال العدائية. وندعو إلى بذل جهود عالمية ومتضافرة لمعالجة المشكلة.

ومما يؤسف له أن استمرار إغلاق الطرق المؤدية إلى مدينة تعز وخارجها يظل أحد النقاط الشائكة الرئيسية في المفاوضات الرامية إلى تمديد الهدنة. وندعو الأطراف، ولا سيما أنصار الله، إلى اتخاذ خطوات فورية نحو رفع الحصار للمساعدة في تخفيف معاناة المتضررين.

وفيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط صافر، نشيد بجميع أصحاب المصلحة الذين قدموا إسهامات مختلفة لتمكين المرحلة الأولى من العملية من البدء وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل الأمم المتحدة وجميع المشاركين في العملية من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية وبيئية.

وفي الختام، نناشد الأطراف التحلي بالمرونة وتقديم التنازلات اللازمة لتجديد اتفاق الهدنة بما يحقق مصلحة جميع اليمنيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أقدم إليكم بالتهنئة، السيدة الرئيسة، على رئاستكم المجلس لهذا الشهر وأن أعرب عن خالص أمنياتي لكم بالتوفيق في مهامكم، وأشكر سلفكم الممثل الدائم لغابون على رئاسته الموقفة الشهر الماضي. وأشكر السيد هانس غريندبرغ والسيدة رانيا غيلاني على إحاطتهما.

الأمن مسؤولياته واتخاذ إجراءات صارمة إزاء هذا التصعيد الخطير ووقف هذه التهديدات والأعمال الإرهابية التي تهدف إلى إطالة أمد الصراع في اليمن وتهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي. وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد مقاربة واقعية في التعامل مع الميليشيات الحوثية بالانتقال من الإدانة لهذه الأعمال الإرهابية إلى العمل الجماعي لمواجهة هذه التهديدات الإرهابية بتصنيف الميليشيات الحوثية كمنظمة إرهابية، وذلك بعد ما أظهرت طبيعتها العدوانية والإرهابية التي تهدد السلام في اليمن والإقليم والعالم.

وتحذر الحكومة اليمنية من أن تؤدي هذه الهجمات الإرهابية على المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية إلى عرقلة جهود الحكومة وتدمير مقومات الاقتصاد الوطني ومقدرات الشعب اليمني وتفاقم من الأزمة الإنسانية الكارثية وتقود إلى عجز الحكومة عن دفع مرتبات الموظفين والوفاء بالتزاماتها في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، فضلاً عن نفق مساعي وجهود السلام. وفي هذا الصدد، نشم دور المبعوث الخاص وفريقه من أجل إحلال السلام والاستقرار في اليمن، وأهمية مضاعفة ضغط المجتمع الدولي والمجلس على تلك الميليشيات للتعاطي بإيجابية مع جهود السلام وتغليب مصلحة الشعب اليمني على مصالح قياداتها وداعميهم، النظام الإيراني.

لقد تسببت الميليشيات الحوثية في مقتل ووفاء نحو نصف مليون يمني، بينهم النساء والأطفال، وشردت حوالي خمسة ملايين آخرين في نزوح داخلي وعبر الأقطار والقارات وزرعت ملايين الألغام والعبوات والمتفجرات المحرمة دولياً. وكما سمع الأعضاء، تم كشف وضبط ١٧٠ طناً من المواد المتفجرة المتجهة إلى الحوثيين ومصدرها النظام الإيراني. ودفعت هذه الميليشيات بآلاف الأطفال والشباب جنوداً إلى محارق الموت وشرعت في تجريف الهوية الوطنية اليمنية وسحقت الحقوق والمكاسب المجتمعية وقضت على مناخ التعايش والتعدد الذي ساد اليمن على مر التاريخ، بالإضافة إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من أبناء شعبنا ينتظرون اليوم المساعدات من الوكالات الإغاثية في ظل تغنت الميليشيات الحوثية ورفضها كل الجهود والمساعي لإحلال السلام ووقف الحرب وإنهاء هذه المعاناة الإنسانية الكارثية.

ذلك استهداف موانئ الضبة والنشيمة وقنا في محافظتي حضرموت وشبوة خلال الأسابيع الماضية وتكرار ذلك يوم أمس الإثنين الموافق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في هجوم إرهابي جديد بالطائرات الإيرانية الموجهة عن بعد، مستهدفة ميناء الضبة النفطي بحضرموت مجدداً أثناء رسو إحدى السفن النفطية التجارية في الميناء.

وقد قادت تلك الأعمال الإرهابية إلى وقف صادرات هذه الموانئ الحيوية، سعياً منها إلى إغراق البلاد في أزمة اقتصادية وإنسانية شاملة وإعاقة عملية الإصلاحات الخدمية والاقتصادية التي بدأها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية خلال الأشهر الماضية. وذلك بالإضافة إلى تطوير الميليشيات أساليب لتهديد الملاحة البحرية بزراعة الألغام عشوائياً في الممرات الملاحية الدولية ومهاجمة الناقلات التجارية بالطائرات الموجهة عن بعد والقوارب المفخخة والصواريخ الموجهة، وصولاً إلى أعمال القرصنة واختطاف السفن ورعاية الأسواق السوداء للمشتقات النفطية، رغم السماح بتدفق مئات آلاف الأطنان من الوقود إلى ميناء الحديدة، بالإضافة إلى فرض القيود على الحقوق والحريات ومنع النساء من السفر عبر الرحلات الجوية واستحداث نقاط أمنية لمنعهن من التنقل بين المحافظات، ومؤخراً فرض ما يعرف بمسودة السلوك الوظيفي التي تسعى إلى إلزام كل الكادر الوظيفي المدني بتبني فكر الميليشيات الحوثية المتطرف وإلا سيتعرض الموظف للفصل من عمله.

ولا تزال هذه الميليشيات تعلن عن تهديدات يومية باستهداف المنشآت الاقتصادية الوطنية في اليمن ودول الجوار، بما في ذلك إرسال رسائل إلى عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستهداف سفن الشحن التجارية التي ترفع علمها في المياه الإقليمية أو عند اقترابها من الموانئ اليمنية في خطوة تعكس الطبيعة الإرهابية لهذه الجماعة وفي تحدٍ صارخ لكل النداءات الدولية ودعوات المجلس إلى تمديد الهدنة ووقف التصعيد والانخراط بإيجابية مع جهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن والحفاظ على مسار السلام واستئناف العملية السياسية. الأمر الذي يستدعي تحمل المجتمع الدولي ومجلس

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للمبعوث الخاص للأمن العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة رينا غيلاني، على إحاطتهما وجهودهما الملموسة في سبيل تعزيز السلام والأمن في اليمن وتخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني الشقيق. وترغب المملكة في تجديد موقفها الثابت والراسخ من دعمها لجهود الأمم المتحدة السياسية ممثلة بالسيد هانس غروندبرغ والإنسانية ممثلة بالسيد مارتن غريفيث وكافة العاملين في القطاع الإنساني، فالمملكة لن تألو جهداً في دعم جهود الأمم المتحدة الهادفة لإحلال الأمن والسلام في اليمن.

إننا نجتمع اليوم لنناقش ما آلت إليه الأزمة اليمنية بعد رفض الميليشيات الحوثية تمديد اتفاق الهدنة. فالمجتمع الدولي برمته يراقب بصمت الظروف الدقيقة والحرجة التي يمر بها اليمن حالياً وتبعاتها الوخيمة على المواطن اليمني وأمن المنطقة وأمن الملاحة والممرات البحرية الإقليمية والدولية، وهو ما يحتم على المجلس مناقشة أبعاد المشهد اليمني الحالي بكل شفافية وموضوعية. فها نحن نعود ونجتمع مجدداً، عقب اجتماعنا السابق في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لنلتقي على وقع معطيات أمنية وسياسية خطيرة تنذر بمزيد من عدم الاستقرار والأمن في اليمن والمنطقة. لقد شهدنا جميعاً استئناف الميليشيات الحوثية أعمالها الإرهابية التي استهدفت ميناء الضبة في حضرموت وميناء قنا البحري ونشيماء في شبوة واستهداف مخيمات اللاجئين في مدينة مأرب، هذا بالإضافة إلى استغلال الموانئ اليمنية، الحديدة ورأس عيسى، لتكريس عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والممنوعات إلى الميليشيات الحوثية وتهريب الخبراء العسكريين من دول الجوار والإرهابيين الدوليين من بعض الدول الإقليمية الداعمة لتلك الميليشيات، ومنها ما تم ضبطه من قبل القوات البحرية الأمريكية مؤخراً من مواد متفجرة في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وهو مخالف للقرارات الدولية ذات الصلة، ومنها القراران ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) و ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ما زالت الميليشيات الحوثية تشترط لتمديد الهدنة ما يلي:

أقرت الحكومة اليمنية، بناء على توجيهات مجلس القيادة الرئاسي، إعداد استراتيجية وفق آليات مدروسة تشمل المسارين القانوني والاقتصادي وتضمن عدم تأثير قرار تصنيف الميليشيات الحوثية جماعة إرهابية على النشاط التجاري والقطاع الخاص وسلاسة تدفق السلع الغذائية. كما تعمل الحكومة على تنفيذ جملة من الإصلاحات في مجالات البناء المؤسسي والخدماتي ومحاربة الفساد وحماية الحقوق والحريات، بما في ذلك تفعيل دور الأجهزة القضائية والرقابية، بالإضافة إلى تقييم مستوى تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وتفعيل أداء مؤسسات الدولة والعمل على تسريع تنفيذ هذه الإصلاحات بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والجهود الحكومية خلال هذه المرحلة وترتيب الأولويات بما يتناسب مع الاحتياجات الملحة والتخفيف من معاناة المواطنين.

ونشيد هنا بدور الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجهودهما المستمرة للتخفيف من معاناة اليمنيين واستجابة البلدين الشقيقين للاحتياجات والتدخلات الإنمائية التي ستثمر عن تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية، إضافة إلى التحسن المأمول في قيمة العملة الوطنية والأوضاع الاقتصادية. كما نشم الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتعزيز حساب البنك المركزي اليمني بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في خطوة من شأنها دعم العملة الوطنية واستمرار استيراد السلع الغذائية وتحسين الأوضاع المعيشية.

ختاماً، تؤكد الحكومة اليمنية مجدداً دعمها الكامل لخطة الأمم المتحدة لمعالجة وضع خزان النفط صافر لتفادي الكارثة البيئية والإنسانية والاقتصادية. وتدعو إلى سرعة الانتقال إلى تنفيذ هذه الخطة وترحب بإعلان الأمم المتحدة بدء العمل الميداني لتفريغ الخزان في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. كما تشدد على ضرورة مواصلة ممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية لتجنب استمرارها في التلاعب بهذا الملف واستخدامه كورقة ابتزاز سياسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة

العربية السعودية.

“المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي”، ما زالت تتدخل في مسار توزيع المساعدات الإنسانية. ونؤمن بأن هذا الجهاز يعد سبباً رئيسياً في مضاعفة الأزمة الإنسانية في اليمن، وندعو بكل وضوح إلى استقلالية العمل الإنساني بكل أطرافه عن تأثيرات وتدخلات هذا الجهاز للإنساني.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن اتفاق ستوكهولم يعاني من أزمة حقيقة تسترعي انتباه المجلس، فالمليشيات الحوثية تسيطر على كل مفاصل ميناء الحديدة، وأصبح الميناء يعج بالألغام البحرية وتستخدمه المليشيات الحوثية لإقامة المظاهر العسكرية وتحويله إلى محطة لتفريب الأسلحة والمواد المحرمة دولياً والإرهابيين والمطلوبين دولياً دون آليات دولية للتفتيش. فالسؤال هنا: هل الصمت الدولي حيال تلك الانتهاكات يخدم الشعب اليمني؟

ها نحن أمام مشهد تتصل فيه المليشيات الحوثية من التزاماتها التي تعهدت بها أمام المبعوث الخاص للأمم المتحدة عند اتفاق الهدنة الأول، ونرى تعنتها ورفضها مناقشة أي مقترح لتمديد الهدنة أو الجلوس للتوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة اليمنية. ونراقب بكل أسف تغاضي بعض الأطراف الدولية عن انتهاكات المليشيات الحوثية، كما نشجب من يبرر تلك الممارسات الشنيعة ويدعم مليشيات تتبنى أيديولوجية ظلامية.

أخيراً، فإن الوضع الحالي للأسف في غاية الخطورة وبوشك على الانهيار في أي لحظة، ويظهر أنه لا توجد أي استراتيجية أو رؤية دولية فعالة تساهم في دفع المليشيات الحوثية إلى رمي السلاح والانخراط في حل نهائي سلمية للأزمة اليمنية. إن تدهور الأوضاع الامنية والانسانية في اليمن سوف يؤثر على المنطقة بأسرها. وأمام هذا الواقع، فإن تصنيف المليشيات الحوثية جماعة إرهابية أصبح أمراً في غاية الإلحاح والضرورة. فأفعال هذه المليشيات وممارساتها الخارجة عن القانون تحتم اتخاذ خطوة في هذا الاتجاه، خصوصاً في ظل إخفاق الخيارات التفاوضية والسلمية خلال السنوات الماضية في تحقيق نتيجة ملموسة. يجب على المجتمع الدولي اتخاذ موقف واضح

أولاً: أن يدفع التحالف رواتب مقاتليها الخارجين عن القانون، الذين يرتكبون جرائم إنسانية بحق اليمنيين.

ثانياً: أن تكون تلك الرواتب بالدولار الأمريكي وليس بالعملة المحلية.

وفي انتهاك صارخ لاتفاق الهدنة، ما زالت المليشيات ترفضت إيداع إيرادات موانئ الحديدة في البنك المركزي اليمني وفقاً لاتفاق الهدنة الأول وحالياً، تستخدم جماعة الحوثي مدخلات تلك الموانئ لتغذي عملياتها العسكرية في اليمن، كما أنها مصرة على استمرار الحصار الخانق على مدينة تعز التي تعاني من وضع إنساني بائس، وسط غياب أنظار المجتمع الدولي عن الفاجعة الإنسانية في تلك المدينة. علاوة على ذلك، تسعى المليشيات الحوثية إلى حرمان الشعب اليمني في المناطق التي لا تخضع لسيطرتها من الحصول على قوت يومه من خلال استهداف تصدير الموارد الطبيعية والتي من خلالها يتم صرف رواتب المدرسين والعاملين في القطاع العام والصحي. ولهذا تعد الهجمات على السفن التجارية والنفطية في الموانئ الخاضعة للحكومة الشرعية عملاً إجرامياً يستهدف إفقار وتجويع الشعب اليمني. فالمليشيات الإرهابية من خلال هذه الممارسات تتخذ الشعب اليمني رهينة وتتحكم بمصيره وتعرض أجيالاً يمنية بأسرها لمخاطر الحروب والنزاعات المسلحة واضعةً مصالحها الأيديولوجية المتطرفة فوق كل اعتبار.

ليس خفياً على المجتمع الدولي أن المملكة من أكبر الدول المانحة للشعب اليمني الشقيق، وتستثمر المملكة وشركاء اليمن الإقليميين والدوليين في دعم الشعب اليمني، ونعي في الوقت ذاته حجم التحديات الإنسانية والأمنية القائمة في اليمن المتعلقة بآليات توزيع المساعدات الإنسانية، وذلك يستدعي منا جميعاً النظر بطرق أكثر عملية لمعالجة الأزمة الإنسانية، والبحث في أفضل السبل لتطوير خطط الاستجابة الإنسانية بما ينسجم مع المعطيات الحالية القائمة وبما يمنع المليشيات الحوثية من السيطرة على المساعدات الإنسانية وتحويلها وحرمان المحتاجين من الحصول عليها. فالحقيقة التي يجب لفت نظر المجتمع الدولي إليها هي أن المليشيات الحوثية وعبر ذراعها الإنساني المسمى

وصريح من العمليات الإرهابية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة
الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون
التي تستهدف اليمنيين ودول الجوار والسفن التجارية والنفطية. في قائمة المتكلمين.
ختاماً، نؤكد من هذا المنبر على أن المملكة لن تتوانى في الدفاع
أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية
عن نفسها، وسترد بحزم على أي تهديد قد يمس أمنها الوطني أو دول
للمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
الخليج أو دول التحالف.
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.